

"نصف موازنة مصر لـ"فوائد الديون".. و"خبراء": "إفلاس مُرتقب"



السبت 19 أبريل 2025 10:30 م

وافق مجلس النواب، على حساب ختامي للموازنة العامة للدولة، وحساب ختامي موازنة الخزانة العامة، والحسابات الختامية لموازنات الهيئات الاقتصادية، وحساب ختامي موازنة الهيئة القومية للإنتاج الحربي، عن السنة المالية (2023 / 2024)، وأحالته إلى الحكومة.

"عجز وديون الموازنة السابقة والقادمة"

بحسب الحساب الختامي لموازنة العام المالي (2023 / 2024)، بلغ إجمالي الإيرادات العامة للدولة 2.185 تريليون جنيه، ليتجاوز الإنفاق العام رقم 3.962 تريليون جنيه، بعجز كلي بلغ حوالي 1.776 تريليون جنيه. وأمام البرلمان، كشف تقرير الجهاز المركزي للمحاسبات أن الدين العام الحكومي بلغ بنهاية العام المالي (2023/2024) ما يناهز 11 تريليونا و457 مليار جنيه، مقارنة بـ 8 تريليونات و609 مليارات جنيه في 30 يونيو 2023، أي بزيادة تقدر بـ 2 تريليون و848 مليار جنيه خلال عام واحد، بنسبة نمو "كارثية" وفق مراقبين، بلغت 33.1 بالمئة. كذلك، تفاقمت أعباء خدمة الدين العام لتصل 2.639 تريليون جنيه، منها 1.355 تريليون جنيه فوائد و1.283 تريليون جنيه أقساط مستحقة، ما يعني نسبة تصل 60.3 بالمئة من إجمالي استخدامات الموازنة. ووفقا للحساب الختامي، فإن الديون الداخلية قد ارتفعت (2023/2024) من 3989.6 مليار جنيه عام 2020 إلى 8727.2 مليار جنيه في 30 يونيو 2024، كما ارتفعت الديون الخارجية خلال نفس الفترة من 1104.5 مليار جنيه إلى 3792.4 مليار جنيه، وذلك بحسب تقرير الجهاز المركزي للمحاسبات. كذلك ارتفعت الفوائد التي تسدد عن القروض من 566 مليار جنيه إلى 1834.4 مليار جنيه، وزادت قيمة الأقساط من 534.7 مليار جنيه إلى 1606.1 مليار جنيه، وفي عام (2024/2025) جرى سداد 3440.6 مليار جنيه أقساط وفوائد ديون بنسبة 62.1 بالمئة من استخدامات الموازنة، ليتبقى لباقي بنود الموازنة نسبة 38 بالمئة فقط من موارد الموازنة □

"الموازنة الجديدة"

مع رفضهم للحساب الختامي للموازنة، حذر نواب البرلمان وسياسيون ومراقبون مقًا وصفوه بـ"الوضع الصعب والمتأزم"، مع أرقام كارثية وردت بالموازنة الجديدة، وسط توقعاتهم بتفاقم معاناة المصريين واستمرار تراجع قيمة الجنيه بالضغط عليه، وزيادة الرسوم والضرائب وأسعار السلع والخدمات وانتهاء دعم الوقود والسلع التموينية. وفي الموازنة الجديدة بلغ بند الفوائد "الديون وخدمة الدين" وحده أكثر من نصف الموازنة حيث تبلغ 2298 مليار جنيه بنسبة 50.2 بالمئة، فيما بلغ الدعم 742.6 مليار جنيه بنسبة 16.2 بالمئة، وبند الأجور وتعويضات العاملين 679.1 مليار جنيه بنسبة 14.8 بالمئة، أما بند شراء أصول غير مالية فإنَّ المخصص له هو: 434.9 مليار جنيه بنسبة 9.5 بالمئة، وأما بند شراء السلع والخدمات فمقرر له 4.8 بالمئة، والمصروفات الأخرى 4.4 بالمئة. وفي المقابل، تخطت الحكومة بالموازنة الجديدة لزيادة الحصيلة الضريبية على السلع والخدمات بنسبة 34.4 بالمئة لتسجل 1.103 تريليون جنيه، تليها الضريبة على الدخل بنحو 915.7 مليار جنيه، بينما ستشكل الجمارك 135.7 مليار جنيه، وتستحوذ الضرائب العقارية على 18 مليار جنيه، مع رفع إيرادات ضريبة القيمة المضافة بنحو 50.2 بالمئة لتبلغ 640.4 مليار جنيه، بزيادة 214 مليار جنيه عن موازنة العام المالي (2024 / 2025). وخصّص مشروع الموازنة 617.9 مليار جنيه لقطاع الرعاية الصحية، بما في ذلك زيادة مخصصات العلاج على نفقة الدولة بنسبة 50 بالمئة، كما خصّصت الحكومة 684.8 مليار جنيه للتعليم قبل الجامعي، و358.3 مليار جنيه للتعليم العالي، و173 مليار جنيه للبحث العلمي. ويصل الإنفاق المتوقع على الدعم التمويني نحو 160 مليار جنيه؛ والمعاشات 153.4 مليار جنيه، والمنتجات البترولية 75 مليار جنيه، وذلك بانخفاض من 154.5 مليار جنيه في العام المالي الحالي، ودعم الكهرباء 75 مليار جنيه، وبرنامج تكافل وكرامة 54 مليار جنيه، والرعاية الصحية 15.1 مليار جنيه □

"الموازنة الجديدة"

مع رفضهم للحساب الختامي للموازنة، حذّر نواب البرلمان وسياسيون ومراقبون مقًا وصفوه بـ"الوضع الصعب والمتأزم"، مع أرقام كارثية وردت بالموازنة الجديدة، وسط توقعاتهم بتفاقم معاناة المصريين واستمرار تراجع قيمة الجنيه بالضغط عليه، وزيادة الرسوم والضرائب وأسعار السلع والخدمات وانتهاء دعم الوقود والسلع التموينية.

وفي الموازنة الجديدة بلغ بند الفوائد "الديون وخدمة الدين" وحده أكثر من نصف الموازنة حيث تبلغ 2298 مليار جنيه بنسبة 50.2 بالمائة، فيما بلغ الدعم 742.6 مليار جنيه بنسبة 16.2 بالمائة، وبند الأجور وتعويضات العاملين 679.1 مليار جنيه بنسبة 14.8 بالمائة، أما بند شراء أصول غير مالية فإنّ المخصص له هو: 434.9 مليار جنيه بنسبة 9.5 بالمائة، وأما بند شراء السلع والخدمات فمقرر له 4.8 بالمائة، والمصروفات الأخرى 4.4 بالمائة.

وفي المقابل، تخطّط الحكومة بالموازنة الجديدة لزيادة الحصيلة الضريبية على السلع والخدمات بنسبة 34.4 بالمائة لتسجل 1.103 تريليون جنيه، تليها الضريبة على الدخل بنحو 915.7 مليار جنيه، بينما ستشكل الجمارك 135.7 مليار جنيه، وتستحوذ الضرائب العقارية على 18 مليار جنيه، مع رفع إيرادات ضريبة القيمة المضافة بنحو 50.2 بالمائة لتبلغ 640.4 مليار جنيه، بزيادة 214 مليار جنيه عن موازنة العام المالي/2024 (2025).

وحصّص مشروع الموازنة 617.9 مليار جنيه لقطاع الرعاية الصحية، بما في ذلك زيادة مخصصات العلاج على نفقة الدولة بنسبة 50 بالمائة، كما خصّصت الحكومة 684.8 مليار جنيه للتعليم قبل الجامعي، و358.3 مليار جنيه للتعليم العالي، و173 مليار جنيه للبحث العلمي. ويصل الإنفاق المتوقع على الدعم التمويني نحو 160 مليار جنيه؛ والمعاشات 153.4 مليار جنيه، والمنتجات البترولية 75 مليار جنيه، وذلك بانخفاض من 154.5 مليار جنيه في العام المالي الحالي، ودعم الكهرباء 75 مليار جنيه، وبرنامج تكافل وكرامة 54 مليار جنيه، والرعاية الصحية 15.1 مليار جنيه.

"تضخيم أرقام الاستثمار والدعم"

في قراءته للموازنة المصرية، وما يقال عن وجود مؤشرات سلبية، وأرقام مفرّعة، ومخاوف من سنة مالية صعبة على المصريين، قال الكاتب والخبير الاقتصادي المصري، ممدوح الولي: "من المفترض عرض الموازنة الجديدة على البرلمان قبل بدء العمل بها في تموز/ يوليو، بثلاثة شهور، مع البيان المالي والبيان التحليلي، وبهما تفاصيل الموازنة التي تكون عبارة عن تقديرات قابلة للزيادة أو النقص". رئيس مجلس إدارة صحيفة الأهرام المصرية الأسبق، أوضح أنّ: "وزير المالية دائماً يتحدث إلى الإعلام وإلى البرلمان عن البيان المالي عما سيتم صرفه من أموال الموازنة بينود الاستثمارات والدعم، ويعرض أرقاماً تعطي إحاءاً بزيادة الدعم الاجتماعي وبرامج الحماية الاجتماعية". ويرى أنّ: "العبرة ليست بأرقام البيان المالي، ولا بقانون الموازنة الذي يخرج بهذه الأرقام، ولا بالبيان التحليلي، ولكن العبرة بالحساب الختامي للسنة المالية التي مرت، فهو الذي تم تنفيذه بالفعل".

وأشار إلى أنّ: "البرلمان وافق الثلاثاء، على الحساب الختامي للسنة المالية السابقة، كما رصدت الصحف المصرية بيانات الحساب الختامي لها، والذي زادت فيه مصروفات الموازنة عن البيان المالي للعام الماضي بحوالي 400 مليار جنيه". ولفت الولي، إلى أنه: "عندما ننظر للبيان الختامي، يجب طرح السؤال: هل ما تم رصده عن الاستثمار في البيان المالي قبل عام، تحقق؟، وهل ما تم رصده للدعم تم تنفيذه؟"، مؤكداً أنّ "المسألة مختلفة تماماً، ولم يحل أحد في البرلمان الأرقام". ويعتقد أنه "لو نظرنا إلى ما تم عرضه العام الماضي من قبل وزير المالية أمام البرلمان حول تقديرات الميزانية العامة للدولة، والتي تكون عبارة عن تقديرات قابلة للزيادة وللنقص، نجد أنّ البنود الأساسية بها تعرضت للنقص، لماذا لأنه كوزارة مالية مضطر لهذا، وكصانع قرار مالي لديه 8 أبواب في الإنفاق الخاص بالموازنة".

يشار إلى أنّ: أبواب الإنفاق بالموازنة المصرية هي: الأجور وتعويضات العاملين، وشراء السلع والخدمات، والدعم والمنح والمزايا الاجتماعية، وحيازة الأصول المالية المحلية والخارجية، وسداد القروض المحلية والخارجية، والمصروفات الأخرى -خاصة بالجيش-. وأوضح الخبير الاقتصادي أنّ: "وزارة المالية تقدم تقديرات لكل بند من البنود الثمانية برقم ما، ولكنه يفاجأ بأن رقم الفوائد والأقساط على سبيل المثال يرتفع رغماً عنه، كون الحكومة تقتصر من الداخل والخارج بجانب تغير سعر الصرف، فتزيد قيمة الدين، وأقساطه، وفوائده، وأيضاً مع تغير سعر الفائدة بالزيادة تزيد قيمة الفوائد على الحكومة".

وألح إلى أنه "مطالب بسداد فوائد وأقساط ليتمكن من الاقتراض مجدداً، وهذه تمثل أولوية له تأتي على حساب الدعم الاجتماعي والاستثمارات العامة، والحجة هنا التوجه لتقليل حصة الدولة بالاستثمارات وفقاً لوثيقة ملكية الدولة الصادرة منتصف 2022، رغم أنّ الحديث كان مطروحاً عن تقليل استثمارات الجيش لا الاستثمارات العامة، ولا تقليص بند التعليم والصحة والمرافق الخدمية".

"تلاعب بالأرقام"

قال الولي: "عند مناقشة أرقام البيان المالي نكتشف مفارقات عديدة لو قارناه بالحساب الختامي لنفس العام، ولننظر إلى تباين أرقام الاستثمار والدعم فيهما"، ملقاً إلى أنّ: "المالية تضخم رقم الدعم وتضع عليه مستحقات هيئة التأمينات الاجتماعية المدينة بها الحكومة للمشاركين".

ولفت إلى أنه "منذ وزيري المالية في عهد حسني مبارك مدحت حسنين، ويوسف بطرس غالي، والمضاربة بأموال التأمينات ببورصات عالمية وخسارة بعض أصولها، التزمت الحكومة بردها على أقساط لـ 50 سنة، بنحو 190 مليار جنيه سنوياً، ورغم أنها دين حكومي تضعها المالية على بند الدعم، فيرتفع رقم دعم الخبز والسلع التموينية ويقترب من 500 مليار جنيه، والمفروض وضعه بالباب الثامن كدين". وكشف الخبير الاقتصادي أيضاً أنّ: "المالية تضع أيضاً على دعم الخبز بنوداً أخرى، فتقول: دعم الخبز والفلاحين، ودعم المواد التموينية والفلاحين والمزارعين، رغم أنه يجب فصلها لمعرفة حقيقة ما يتم صرفه من أموال للدعم، وكذلك يحدث مع دعم الصعيد، ودعم المصدين الذين يؤكدون أنهم لم يحصلوا على الدعم المقرر لهم منذ 3 سنوات وما يحصلون عليه يكون على أقساط".

وفي البيان المالي لوزير المالية، محمد معيط، أمام البرلمان، العام الماضي، حدّد مبلغ 28 مليار جنيه دعماً للمصدين، ولكن في التنفيذ حصل دعم الصادر على 23 مليار جنيه، كما أنّ الوزير الجديد، أحمد كوجك، الذي تولّى منصبه في 3 يوليو الماضي، قد أعلن عن رفع دعم الصادرات في موازنة العام المالي المقبل إلى 44.5 مليار جنيه، لكنه مع تراجع قيمة الجنيه مقابل الدولار يمثل رقماً هزئياً، وفق الولي.

"التعليم والصحة"

يؤكد الولي، أن "العبرة في أي أرقام مالية عن الموازنة بالحساب الختامي، وأنه ما يقاس عليه"، ملمحا إلى "أمرين آخرين كل عام تتباين أرقامهما بالبيان المالي عن الحساب الختامي وهما مخصصات التعليم ومخصصات الصحة". وفي السياق نفسه، أكد أن: "الرقم الموجود في بيانات الموازنة التي تخرج في القرار الجمهوري أقل بكثير من الرقم الذي يعلنه الوزير في الديباجة والمقدمة والإنشاء معروض في 100 صفحة للبيان المالي". وكشف عن أن: "وزارة المالية تريد تضخيم الأرقام، وعند قسمتها على الناتج المحلي تقول إنها حققت النسبة الدستورية في التعليم 6 بالمئة والصحة، ولكنها منذ أن قرر الدستور تلك النسب بالمواد (18 و19 و21) لم تنفذ ولا أحد يحاسب". وعن إعلان الوزير أن بند الضرائب بالموازنة الجديدة متوقع أن يبلغ 2.6 تريليون جنيه، ما يعني نسبة 56.5 بالمئة من القيمة الإجمالية للمصروفات متوقعة بنحو 4.6 تريليون جنيه، أوضح الولي، أن: "الضرائب تمثل البند الأكبر من دخل الموازنة". ولفت إلى أن "الموازنة قائمة على الإيرادات الضريبية، والمنح كبند صغير، وإيرادات غير ضريبية، وهي عوائد وأرباح جهات مملوكة للدولة منها: البنك المركزي والبنوك الحكومية وقناة السويس وقطاع الأعمال العام، وعند تقسيم كل بند من الثلاثة على الرقم الإجمالي للمصروفات تجد أن نسبة بند الضرائب فوق 70 بالمئة وفقا للسنوات الماضية".

"الهيئات الاقتصادية والجيش"

وعرض الوزير أمام البرلمان بند "الحساب الختامي للهيئات الاقتصادية"، منفصلا عن الموازنة العامة للدولة، رغم أن وزير المالية السابق محمد معيط، أكد في فبراير الماضي إنشاء "موازنة الحكومة العامة"، التي ستضم موازنات "59 هيئة اقتصادية". وأوضح الولي، أنه "كان هناك وعد حكومي قبل عام بهذا الدمج وضم عدد من الهيئات بالتدريج للموازنة، لكنه لم يقل عدد تلك الهيئات ولا موعد الضم وجدول الضم، رغم مرور عام على البيان المالي العام الماضي بالبرلمان أثناء عرض الموازنة وتم عمل عمود لموازنة الدولة وعمود للهيئات الاقتصادية وعمود ثالث ل كليهما سويا بالصحف المحلية". وأشار إلى أنه: "حتى البيان الشهري لوزارة المالية لم يأت على ذكر أية بيانات مالية للهيئات الاقتصادية خلال الشهور الماضية، كذلك بيان الأداء نصف السنوي من يوليو حتى ديسمبر، الصادر قبل أسبوعين راصدا أداء نصف عام، لم يأت على ذكر الهيئات الاقتصادية، ولم يسأل أحد؟".

وفي السياق، ألمح إلى أن: "صندوق النقد بعد اعتماده تمويلا بقيمة 3 مليارات دولار لمصر ديسمبر 2022، أصدر اتفاقا به التزامات مصر، وبينها نشر ميزانيات شركات الجيش، والشركات العامة، وجميع الهيئات الاقتصادية، ونحن في إبريل 2025، ولم يتم نشر ميزانية شركات الجيش أو الشركات العامة".

ويرى أنه "حتى ما عرضه وزير المالية عن موازنة وزارة الإنتاج الحربي، فهي أرقام عامة إجمالية دون تفصيلات، فالإنتاج الحربي تضم نحو 20 شركة تعمل بمجالات متنوعة والمفترض نشر ميزانية كل شركة لمعرفة هل تكسب أم تخسر؟، وأرقام المبيعات والأرباح، لمعرفة وضع الشركات المالي".

وفي نهاية حديثه أكد الولي أن: "وزير المالية طباح يطبخ مما لديه من إمكانيات، ويأخذ من هنا ويضع هناك".